

في الصلاة وقد قطع الاستدانة قال **والفقهية** اقول
 اي اذا كان حرفان من حروفان لما فيها من هذه حرمة
 الصلاة واطلاق المص منزل علي هذا التقييد ليخرج بالاول اذا
 كان ثم عذر كالخلية فانه يعد ولا يتصل به الصلاة سواء بان
 منه حرفان ام لا والثاني ما اذا لم يكن منه حرفان فانه لا يتصل
قابلة قال في الصحاح الفقهية في الفصحك معروف وهو ان
 يقول فقهه فقال فقهه بمعنى انتهى واحترام المص بها عن
 التسم فانه لا يتصل الصلاة قال **والبكا** اقول اي اذا بان منه
 حرفان كما جزم به في الروضة ونثر المهدب وهو الاصح في المنهاج
 قياسا علي ما لو اتي بحرفين علي وجه اخر وظاهر اطلاق المص
 انه لا فرق بين ان يكون لامر الدنيا والاخرة وهو كذلك علي الاصح
 قال **والنفع** اقول اي اذا بان منه حرفان كما جزم به في الروضة
 ونثر المهدب وصححه في المنهاج ما تقدم في الذي قبله وظاهر
 اطلاق المص انه لا فرق فيه بين الفم والانف وهو كذلك قال
والاثنين اقول اي اذا بان منه حرفان كما جزم به ايضا في
 الروضة ونثر المهدب وهو الاصح في المنهاج ووجهه ما تقدم
 قال **والمتحجج** اقول اي اذا بان منه حرفان علي الاصح الذي
 قطع به الاكثر ووجهه ما تقدم واحترامنا بقيد ظهور حرفين
 في المسائل الخمس عما اذ لم يظهر من كل واحدة حرفان فلا
 يتصل قال **الاي فائحة** ونشهد **اخبر اذا المتع من**
قراها سورا لاجهر بسبب بلغم اقول هذا استثناء من
 قراها سورا لاجهر اي ان الصلاة لا يتصل بالمتحجج وان ظهر
 منه حرفان فالترادف عذر عليه قراءة الفائحة والنتيجة
 الاخر واحترامنا بقيد الفائحة عن السورة وبقيد الاخر عن
 الاول فانه لا يعد رقبها ولو قال المص ان في قراءة واجبة احدا
 اشنع

اشنع منها الا كان اخصر واصوب بلغم ما ذكره في الصلاة
 علي رسول الله صلي الله عليه وسلم والنتيجة الاخر والنتيجة
 الاولى بان هذه كلها اركان فولية فتخطن لذلك واشتراطه قوله
 سورا اي ان محل العذر المبيح للتحجج انما هو الاستماع من الجماعة
 فلهذا بسبب ذلك لا يجزئ به فان لم يسمع منه كما تقدم لا يتصل تركه
 وقوله بسبب بلغم بيان للعذر المانع من الفقرة الواجبة
 والحجرا والمجرب ومتعلق بالفعل والبلغم احد لطبايع الاربع
 التي ركب عليها الانسان وهي البلغم والدم والصفراء والسودا
 قال **وقفع ركن قبل تمامه** اقول اذا قطع ركن من اركان
 الصلاة المتقدمة فعليا كان او قوليا ولم يعد لتمامه بطلت
 صلاته لان ما هيبة الصلاة اي حقيقتها الا توجد الا بتام
 اركانها وقد قال شيخ الاسلام النووي في شرح مسلم في حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم ان اظن في ابصاحه ما نصه وقمة ان من
 اخل ببعض واجبات الصلاة لا تصح صلاته ولا يسمى متصليا
 بل يقال لم يصل انه نثر ان كان القطع عن غير عذر التمر فان كان
 لعذر بان رفع راسه من الركوع او السجود فترسا من شيء لم
 ياتر عليه العود لتمامه حيث ما كان قال **والزيادة في فرض**
من فرضا عمدا اقول اذا زاد ركنه فعليا عمدا بطلت صلاته
 بالاجماع لانه متلاعب بقران كان معقدا اجزاه فهو كما قر
 بالاجماع والافهوا فسق وان زاده سهوا وعند احتراز بقيد
 العمد فلا يتصل لانه موزور رئيسية ويسجد للسهو وكانت
 ينبغي للمص ان يزيد مع اليقين ليخرج ما لو شك في عدد
 فانه ينبغي علي الاقل ويلزمه الاتمام ويسجد للسهو قال
الاي فائحة ونشهد **اخبر** اقول هذا استثناء من البطلان
 بالزيادة في الاركان اي ان تكرير قراءة الفائحة والنشهد الاخير